مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية الشبكات والمؤسسات
اسم الكاتب: أ.م.د. منتصر مجيد حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/302
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية

الشبكات والمؤسسات

د. منتصر مجيد حميد (*)

الملخص

تعد ظاهرة التنوع الاجتماعي غير المتجانس أحدى التحديات التي تواجه المجتمعات الديمقراطية أو التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي ، مما يهدد الاستقرار والسلم الاهلي ، ويحفز الصراعات الاثنية ، وبالرغم من كون التنوع ظاهرة طبيعية تكاد لا يخلو منها مجتمع أو دولة في العالم ، الا ان التماسك الاجتماعي في الاطر الديمقراطية يتطلب أن تكون القيم الديمقراطية جزءا من أسس المجتمع السياسي ، ما يقتضي أن لا تقتصر الديمقراطية على الشروط الاجرائية كالانتخابات مثلا ، أنما المأسسة الشاملة لمبادئ الديمقراطية ، والإحساس بالانتماء للمجتمع مما يضفي الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع ، ويعزز الانسجام والسلم الاهلي الأكثر استقرارا ، في هذا الاطار أنصرف البحث الى دراسة القيم والروابط المنتجة للمعايير والمؤشرات المعززة لحالة التجانس و التماسك على صعيد الجماعات والفاعلين ، لبناء القدرة على متابعة الاهداف الجماعية عن طريق التعاون المشترك ، وتجميع الموارد، والحد من التكاليف ، من خلال الشبكات، وقواعد السلوك ، والثقة المتضمنة في الروابط الاجتماعية (المُمَأسسة أوشبه المُمَأسسة) .

مقدمة :-

أن التنوع الاجتماعي(*) بمعنى ما قد لا يتحدى فقط وجود الإحساس بالانتماء للمجتمع السياسي، ولكن أيضا تقاسم قيم ديمقراطية محددة مثل التسامح وقبول حكم الأغلبية التي لا تمكن من سلام "بارد" فقط ، ولكن سلم اهلي أكثر استقرارا ،

(*)أستاذ مساعد – فرع النظم السياسية / كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.

ذلك أن غياب العنف هو أساس أي سلام مجتمعي، الا أنه على المدى الطويل يبقى قائما على أسس هشة ما لم يقم أعضاء المجتمع السياسي بتطوير مواقف وسلوكيات معينة مثل الرغبة بالتعاون السياسي، وكذلك الاعتراف المتبادل بالحقوق على قدم المساواة، من أجل تسليط الضوء على هذه الضرورة خاصة في سياقات متعددة الأثنيات يكمن الاهتمام على هذا النموذج الأكثر الحاحا من مطالب السلم الأهلي. عليه فمن الضروري البحث عن أنواع الروابط المساهمة في دعم السلم الاهلي والديمقراطية في المجتمعات المنقسمة أثنيا، واستكمالا، البحث عن الروابط التي من المرجح أن تضر السلم والديمقراطية، وهذا ما يقتضي التركيز على الجوانب المعيارية للديمقراطية، مثل الثقة، والتسامح، التعاون، لذا سنتناول اولا دور تلك الاطر المعيارية في سياق الابعاد ذات الصلة، ثم نتحرى علاقته بالتنوع والانقسامات الاثنية في أطار النظم الديمقراطية وعملية الانتقال أو الدمقرطة، وأنعكاسات ذلك على التنوع والسلم الاهلي.

توطئة :-

يواجه عالم اليوم مسارا متصاعدا نحو التعددية والتنوع ، حيث بلغ عدد سكان العالم (٧,٥) مليار شخص حتى ديسمبر /٢٠١٦ وفقا لتقديرات الامم المتحدة[١]، تنتمي هذه المليارات من البشر إلى حوالي ستة آلاف جماعة إثنية – لغوية (**ethnolinguistic- group**) مختلفة وفقا لعدد من الباحثين[٢]، يتوزعون على (**195**) دولة تقريبا [٣]، أي أن عدد الجماعات يفوق عدد الدول في العالم ، في ضوء هذه المعطيات نجد من النادر أن تحتضن دولة لقومية أو ديانة واحدة ، اذ تتألف الدول من شعوب تنتمي لأعراق وجماعات وديانات متنوعة ، وعلى هذا فالتنوع هو الوضع الطبيعي أو الخاصية الغالبة للمجتمعات الإنسانية ، إذ إن ٧٠% من دول العالم لا تزيد نسبة أكبر جماعاتها الإثنية عن ٦٥% من السكان، في حين أن الدول التي تشكل جماعاتها الإثنية ٩٠% من السكان لا تزيد نسبتها عن ١٨% من دول العالم .[4]

ورغم أت التنوع ظاهرة طبيعية ، الا أن ظاهرة عدم التجانس أو التنوع غير المتجانس أدى الى أن تشهد دول العالم المزيد من الانقسامات والتوترات والصراعات على اسس اثنية وعرقية ، مما يضعف ويهدد السلم والتماسك الاجتماعي ، ويقوض الانظمة وأطر الانتقال الديمقراطي التي تزايدت بعد الموجة الثالثة للديمقراطية ، الامر الذي يطرح قضايا التنوع والتماسك الاجتماعي والسلم الاهلي على صعيدي السياسات والحياة المدنية للدول .

أن النظريات المعيارية على حد سواء، الليبرالية والتوافقية، لا تضع عادة الكثير من الوزن على تأثير المواطنين في النتائج النهائية ، السلم الأهلي أو الصراع العرقي ، أنها تركز أساساً على المؤسسات والحقوق العامة من جهة ، وعلى الحلول الوسط للنخب من جهة أخرى ، مما يقلل الاهتمام بمساهمة المجتمع المدني في صنع النتيجة النهائية ، فضلا عن ذلك ، فأن التركيز يقتصرعلى تأثير المؤسسات السياسية على استقرار الديمقراطية بمعنى غياب العنف ، أي أنها لا تتضمن مفاهيم أكثر دقة ومعياريا وأكثر إلحاحا في استمرار وجود المجتمع السياسي [٥].

القيم والروابط المنتجة للديمقراطية والسلم الاهلي:رأس المال الاجتماعي

يعد رأس المال الاجتماعي بمثابة مقياس للتماسك الاجتماعي، وأحد مؤشرات "الثروة" العامة للمجتمع (جنبا إلى جنب مع الموارد المالية والبشرية والطبيعية ورؤوس الأموال المادية)، و يعرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تحدد شكل ونوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية للمجتمع. (...)، رأس المال الاجتماعي ليس فقط مجموع المؤسسات التي تدعم المجتمع – هو الغراء الذي يربط بين بعضهم البعض ".[٦]

في هذا الاتجاه فأن رأس المال الاجتماعي يشير إلى جوانب الهيكل الاجتماعي التي تسهل العمل الجماعي بشكل رئيسي من خلال تطبيع سلوك الفاعلين اجتماعيا في السلوك التعاوني ، ويميز بوتنام بين ثلاثة عناصر لرأس المال الاجتماعي هي :

الشبكات ، و المعايير/قواعد السلوك، والثقة، وكلها تساعد على حل مشاكل العمل الجماعي [٧].

يفهم رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي بوصفه "الموارد المتضمنة في البنية الاجتماعية التي يتم الوصول إليها و / أو تعبئتها في إجراءات قصدية"، ويتأثر هذا النوع من رأس المال العلائقي بمدى وموارد شبكة الفرد فضلا عن طبيعة العلاقات التي تنطوي عليها، أما على مستوى الجماعة ، فأن رأس المال الاجتماعي يعني القدرة على متابعة الأهداف الجماعية عن طريق التعاون، وتجميع الموارد، والحد من تكاليف المعاملات، مما يشكل نظام راس المال الاجتماعي، ألا انه يمكن أن نميز بين البنية والمحتوى على كلا المستويين، حيث يشمل العنصر الهيكلي شبكة الفاعل أو الجماعة ، وهي شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية (المُمَأسسة أوشبه المُمَأسسة)، أما فيما يتعلق بالمحتوى، فهناك الثقة الشخصية–البينية/ بين الاشخاص (**Interpersonal**)، والثقة العامة/ المعممة، فضلا عن تأسيس المعايير الاجتماعية الايجابية (**pro–social norms**)، مثل التبادلية (**reciprocity**)، والتسامح على المستوى الفردي، وعلى مستوى النظام، والتعبير الجماعي في شكل الولاء، والثقة واسعة النطاق في المجتمع ، و التبادلية ، والتسامح ، هذه المعايير الاجتماعية الايجابية هي العمود الفقرى للمجتمع الديمقراطي، الذي ينظر أعضاءه لبعضهم البعض على أنهم احرار ومتساويين .[8]

بناء على (الكسيس دي توكفيل) و (جون ستيوارت ميل) يفترض أن يتم العثور على مصادر الثقة داخل الجمعيات الطوعية في المجتمع المدني ، وتعتبر هذه الشبكات ومعاييرها وممارساتها للتعاون كأساس للمنظمات رسمية مثل الأحزاب السياسية التي تقوم بتجميع تفضيلات الأفراد، وبما أن هذه الجمعيات بطبيعتها تنتظم على العمل المشترك/ التعاوني، فمن المفترض أن المشاركة المدنية تعلم الأفراد على التعاون، على ثقة بالآخرين، حتى لو أنهم لا يعرفونهم، وتطوير احترام الذات ، فضلا عن القدرات السياسية ، والمواقف اللازمة للمشاركة في الساحة الديمقراطية .[٩]

أن هناك العديد من الأدلة التجريبية على نطاق واسع لهذه التوقعات ، لاسيما في العلاقة بين الجمعيات والديمقراطية في بحوث الثقافة السياسية ، فقد أكتشف (الموند) و (فيربا) مستوى أعلى – بشكل واضح – من الثقة بين الأشخاص في اثنين من الديمقراطيات التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، اللتان تتميزان بنظام فعال للمنظمات الوسيطة/ هيئات الوساطة ، أعلى مما كانت عليه في ألمانيا وإيطاليا حيث مدى القدرات والطابع الوظيفي للجمعيات المدنية أضعفت إلى حد كبير من قبل الهياكل السلطوية في مراحل سابقة[١٠]، على سبيل المثال ، درست باكستون رأس المال الاجتماعي في جميع أنحاء العالم ، ووجدت في الواقع علاقة إيجابية بين رأس المال الاجتماعي وتكوين واستمرار المؤسسات الديمقراطية السليمة ، ومع ذلك ، فأن باكستون تشدد على أن هذه العلاقة متبادلة لأن الديمقراطية أيضا تؤثر كذلك بشكل كبير على مكونات رأس المال الاجتماعي، تحديدا الجمعيات والثقة ، وهكذا تدار العلاقة في كلا الاتجاهين ، علاوة على ذلك هناك تحذير يجب أن يشار إليه ، فعندما يصبح الحماس عام جدا للجمعيات فأن مدى الثقة في المجتمع هو عامل مهم في السياق، فإذا كان هناك القليل فقط من الثقة العامة فأن زيادة العضوية في الجمعيات لها تأثير سلبي على الديمقراطية، عكس ذلك و في مناخ عام من الثقة المتبادلة، وعندما تسود الثقة بنسبة لا تقل عن ٥٠% من السكان اجمالا ، فأن قيام عدد أكبر من الجمعيات يؤدي إلى مزيد من الديمقراطية ، ذلك أن الجمعيات في مناخ من عدم الثقة يحتمل أن تكون خطرة للديمقراطية [١١]، وهو ما أكدا عليه (روز) و (ويلر) فقد ظهر لهما في روسيا بأن الثقة و العضوية في الجمعيات لا يسيران جنبا إلى جنب مع تقديم المزيد من الدعم للقيم الديمقراطية، ذلك أن للشبكات أيضا القدرة على تعزيز الدعم لأشكال النظم غير ديمقراطية ، وهكذا يمكننا أن نستنتج سياق الارتباط بين رأس المال الاجتماعي ودعم القيم الديمقراطية [١٢].

أن الروابط التي ينتجها راس المال الاجتماعي على صعيد الجمعيات والشبكات الاجتماعية، والعلاقة الايجابية بينها وبين الديمقراطية وبالتالي الاستقرار والسلم الاهلي، تمثل افتراضات ونتائج تنطبق على طراز من المجتمعات والانظمة التي تستند

الى بنى متماسكة ومحدثة بقدر او باخر ، الا أن ذلك لا يعني وجود التأثيرات ذاتها على المجتمعات المتعددة الثقافات أو الأعراق لاسيما التي لم تتقدم في تحديث بناها أو التي تمر بمراحل انتقالية ، لذا أتجه عدد من الباحثين الى دراسة رأس المال الاجتماعي الذي يتم انتاجه داخل المجتمعات الاثنية ، وطبيعة الثقة والتضامن الناتج عن ذلك ، واذا ما كان يقتصر على الجماعة ذاتها ، وبالتالي يضر بالاندماج في المجتمع العام/ الوطني ، وهو مايمثل تحديا للسلم الاهلي والدمقرطة، ثم تأثير المنظمات والثقافات الفرعيةعلى التكامل السياسي في المجتمع السياسي الديمقراطي.

الشبكات والموارد الناظمة للتنوع الاثني

خلصت عدد من الدراسات الهامة الى أن رأس المال الاجتماعي نظرية لا يمكن نقلها بسهولة من الديمقراطيات الراسخة الى مجتمعات غير متجانسة عرقيا لاسيما في المراحل الانتقالية ، هذه المرحلة تؤدي الى إمكانية تحرير الأقليات وكذلك اضطهادهم، من أجل مواجهة تحديات او مبررات مثل تأمين حدود الدولة أو التعامل مع أزمة حدثت بشكل متسارع ، ذلك ان الدمقرطة هي أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمعات المتعددة أثنياً إذا لم تتبع المجموعات الأثنية في الأغلب مشروعاً شاملاً لبناء الأمة بأكملها ، أو إذا تم تعبئة الأقليات – بسبب وجود تاريخ من الظلم ضدهم – بطريقة تهدد الوحدة الوطنية .[١٣]

أن طبيعة الروابط بين الجماعات و داخلها يؤثر على مسار علاقاتها و دورها في المجتمع السياسي ، في هذا السياق فأن الطريقة التقليدية للتمييز بين الجمعيات المتجانسة داخليا و غير المتجانسة ، هو أن ننظر إلى التركيبة الاجتماعية الداخلية الخاصة بها ، وهذا هو اقتراب (بوتنام) وتميزه بين الرأسمال الشخصي الترابطي " **bonding** " ورأس المال التجسيري " **bridging social capital** "، فالاول ذا طابع حصري (**exclusive**) ، قد يكون أكثر انطواء ويميل إلى تعزيز الهويات الحصرية/ الخاصة ، يشمل شبكات بين الأشخاص المتقاربين والمتماثلين اجتماعيا في بعض السمات ، بمعنى أخر شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، أما الثاني أي رأس المال الاجتماعي

التجسيري فهو مشتمل (**inclusive**)، بمعنى يميل أكثر نحو الخارج ، ويشتمل على الناس عبر الانقسامات الاجتماعية المختلفة ، ممثلا لشبكات أقل حميمية ، كما في علاقات العمل ، وفي علاقات المعارف ، وأصدقاء الاصدقاء ، وكلا النوعين من رأس المال الاجتماعي لها صفات متباينة ، فرأس المال الترابطي يخلق ولاء قوي في المجموعة، وهو جيد للعلاقات التبادلية تحديدا، ويمكن أن يوفر الموارد الاجتماعية والنفسية للفئات المهمشة ، في حين ان رأس المال التجسيري يوسع الشبكات ، ويربط المجموعات بالموارد التي يحتاجون ، والتي خلافا لذلك قد لا يكونو قادرين على الوصول إليها ، لذا يحاول (بوتنام) تجنب الحكم على هذين النوعين من رأس المال الاجتماعي لأن كلاهما ضروري للحياة الاجتماعية ، رغم ذلك يوضح أنه بينما رأس المال التجسيري يعزز تدفقات المعلومات ، ويمكن أن يولد هويات وعلاقات تبادلية أوسع ، فأن راس المال الترابطي قد يولد المزيد من الآثار الخارجية السلبية ، بسبب أن الولاء القوي داخل – الجماعة– غالبا ما يولد عداء قوي للجماعات الخارجية ، ولذلك ف(بوتنام) يشير إلى أن مثل هكذا جوانب مظلمة لرأس المال الاجتماعي ، كالتعصب والطائفية ، من الأرجح أن تكون موجودة في الحالات التي لايكون فيها رأس المال الترابطي مقترناً برأس المال التجسيري بقدر أو باخر. [١٤]

تشير العديد من الدراسات في هذا المجال الى تحليل (فارشني) عن الحالة الهندية وتحديدا تحليله لأعمال الشغب بين الهندوس والمسلمين في عدد من المدن الهندية ، حيث أعتبر أن الفرق الذي يأخذ في الحسبان بين السلام والعنف الطائفى يتمثل في الشبكات المحلية الموجودة مسبقا للمشاركة المدنية بين الطائفتين ، فأينما توجد هذه الشبكات ، فأن التوترات والصراعات جرى ضبطها وإدارتها ، وأينما كانت مفقودة ، فأن الهويات الطائفية أدت لعنف مستشري ومروع ، هذه الشبكات وفقا له يمكن تقسيمها إلى قسمين : الأطر الجمعياتية للمشاركة " **associational forms of engagement** "، والأشكال اليومية للمشاركة ، حيث تقوم الاطر الجمعياتية على هياكل تنظيمية ، أما الثانية فلا تتطلب أطاراً تنظيمياً ، وكلا من شكلي المشاركة ، إذا كانت بين الطائفتين ، تعزز السلام ، ولكن قدرة الأطر الجمعياتية على الصمود على

المستوى الوطني أمام "الصدمات الخارجية" – مثل تقسيم الهند في عام ١٩٤٧، أو هدم مسجد بابري في ايوديا في عام ١٩٩٢ من قبل المتشددين الهندوس – ، هي أعلى بكثير، وهو ما سيتند على استنتاج توصل له تجريبيا من خلال تتبع سير الاحداث عبر اليات مختلفة، حيث توصل الى أن تعزيز التواصل بين أعضاء الجماعتين الدينيتين المختلفتين، والشبكات المدنية، غالبا ما تجعل السلام على مستوى الأحياء المتجاورة ممكنا، كذلك فأن المشاركة الروتينية/ النمطية تتيح للناس العمل معا، وتشكيل تنظيمات المؤقتة في أوقات التوتر كلجان سلام، لجان السلام هذه أصبحت هامة للغاية ، فهي تراقب الأحياء، تكتشف الشائعات، تقدم المعلومات إلى الإدارة المحلية، وتسهل التواصل بين المجتمعات المحلية، وكانت هذه المنظمات صعبة التشكيل في المدن حين يكون التفاعل اليومي لا يتجاوز خطوط الانقسام الدينية، أو حيث يعيش الهندوس والمسلمين في أحياء معزولة جدا، بأختصار فأن التفاعل المسبق المتواصل يسمح بظهور المنظمات المناسبة لإدارة الأزمة .[١٥]

على صعيد اخر فأن اهمية الجمعيات تزداد على صعيد المجتمع السياسي ، فوجود الشبكات المدنية المنظمة ، عندما تكون بين الطائفتين ، لا يقتصر دورها على مواجهة الصدمات الخارجية، ولكن أيضا تكون مقيدة للسياسيين المحليين في السلوك الاستراتيجي بتشكيل قوة تعويضية مقابلة ، فأذا ما أصر السياسيين على الاستقطاب الطائفي للهندوس والمسلمين من أجل الاستفادة الانتخابية ، فأن ذلك يمكن أن يمزق نسيج الاجتماعي إربا بتوظيف اولئك السياسيين للقوة المنظمة من المجرمين والعصابات ،على النقيض من ذلك فأن منظمات مثل النقابات العمالية ، وجمعيات رجال الأعمال، التجار، المعلمين، الأطباء، والمحامين، وعلى الأقل بعض الأحزاب السياسية ، تتكامل بشكل جماعي، ويتم إنشاء قوى تعويضية مقابلة .[١٦]

البنى الاثنية و المجتمع السياسي :

أن التساؤل الذي يثار في هذا المجال هل ان الجمعيات الاثنية يمكن ان تسهم في السلم الأهلي والديمقراطية عبر دمج الجماعات في المجتمع عموما، والمجتمع السياسي خصوصاً؟، وفقا ل(ولكوك) فأن هناك نوع من رأسمال الاجتماعي–

المؤسساتي (linking) يؤشر وجود علاقة واضحة بين أداء المؤسسات السياسية وطابع الحياة المدنية[١٧]، فقد لاحظ الدارسون لاوضاع الاقليات المهاجرة في دول اوربية أن الثقة السياسية للمهاجرين في المجتمع السياسي ، فضلا عن استعدادهم للمشاركة في العملية السياسية في البلاد ، يكون أقوى بين أولئك الأفراد الذين هم أعضاء في جماعة اثنية منظمة تنظيما داخليا جيدا ، أي التي لديها شبكة كثيفة من المنظمات الاثنية ، والتي تم دمج نخبتها الاثنية في النخبة السياسية المحلية ، هؤلاء الأفراد هم سياسيا أكثر اندماجا من أولئك الذين هم أعضاء في جماعة أثنية أقل تنظيما ، حتى لو أمتلكوا على الصعيد الفردي علاقات أكثر خارج مجموعتهم الاثنية ، هنا يبدو أن جماعة اثنية منظمة تنظيما جيدا ومتكاملا ، تعمل كجسر تعزيز للتكامل السياسي لأعضائها .[١٨]

في سياق مواز فأن الثقة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي إذا ما تكاملت النخب، يمكن أن تتخطى إلى الثقة في المؤسسات السياسية المحلية ، ويمكن لذلك أن يحدث إما من "الأسفل الى الأعلى" و / أو من "الأعلى إلى الأسفل"، ففي المسار الصاعد "أسفل إلى أعلى" يرتفع مستوى الثقة السياسية إذا كان أعضاء المجتمع الاثني قادرون على السيطرة على قادة جماعتهم الاثنية ، لذا يمكننا أن نفترض مع (فنيما) و(تيلي) بأنه كلما ارتفع مستوى مشاركة أعضاء من جماعة أثنية في الجمعيات الأثنية كلما ارتفعت ثقة الافراد العاديين في مدراء هذه الجمعيات ، وكلما ارتفعت نوعية الديمقراطية متعددة الثقافات ، أما في المسار النازل"أعلى إلى أسفل" فأن الثقة السياسية تتعزز إذا كانت النخب قادرة على توسيع الثقة الخاصة بها داخليا نحو الالتزام الاوسع بالمؤسسات السياسية من خلال شبكة من الجمعيات المتداخلة الاثنية، وهذا بالطبع في حالة ما إذا كانت تلك النخب مقتنعة بأن المؤسسات السياسية فعالة ونزيهة ، بمعنى أن فعالية وكفاءة المؤسسات ترتبط بقدرتها على تحقيق المعايير المطلوبة، وهو ما يعزز الثقة بها .[١٩]

فضلا عن ذلك فأن انفتاح الحكومة تجاه مطالب المجموعات الأثنية يؤثر بالتأكيد على مدى الدعم للمؤسسات السياسية من قبل النخب الاثنية ، حيث أن الحكم

الرشيد بصفة عامة يعزز الثقة السياسية بين المواطنين ، وهذا ينطبق بشكل خاص على الأقليات الاثنية، لكن الثقة عادة ما تبني عن طريق قنوات أتصال وإرسال معينة مثل النخب ، مما يفيد بوجود تفاعل بين رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي و رأس المال الاجتماعي على مستوى الجماعة ، فالأفراد أجزاء من الشبكات وأعضاء في أي من المنظمات المتداخلة اثنيا ، أو الاحادية الاثنية ، بكلمة أخرى فأن الترابط الداخلي لرأس المال الاجتماعي يعزز التكامل وأخيرا الديمقراطية كلما كان متصلا خارجيا بالمجتمع السياسي الشامل ، وهذا وفقا لنتائج دراسة مقارنة دولياً ل(باميلا باكستون) ، فقد أكدت أيضا ، أن الروابط مع الجمعيات الاخرى والمجتمع الشامل قد تتضمن التنوع في خبرات وتجارب الأعضاء ، مما يساعد على دمج الجمعيات الاثنية في المجتمع ، فضلا عن ذلك فقد حللت تأثير الترابط وتجسير رأس المال الاجتماعي على الاتجاهات الديمقراطية مع مساعدة من بيانات مسح القيم الدولي، وتوصلت الى أن أنواع معينة من الجمعيات تفعل ما هو أفضل في تعزيز الديمقراطية ، عندما تم تقسيم الجمعيات إلى نوعين باستخدام (مسح القيم الدولي/WVS)، فقد كانت الجمعيات المتنوعة ذا تأثير إيجابي قوي على الديمقراطية، في حين أن الجمعيات الأثنية لها تأثير سلبي قوي على الديمقراطية.[٢٠]

في سياق مواز فأن الشبكات الشخصية المتماثلة اثنيا تعزز التفاعلات الموجهة إلى الداخل، وتبادل الخبرات، والمواقف، والقيم ضمن مجموعة ، أما الشبكات غير المتماثلة فتعمل ضد هكذا اتجاهات انقسامية ، و تعزز العلاقات بين المجموعات ، وبالتالي المساهمة في دمج الجماعات المختلفة والمجتمع ككل ، فقد تبين أن معرفة شخص لديه صديق من خارج الجماعة الخاصة يرتبط بمواقف أكثر إيجابية بهذا الاتجاه خارج الجماعة ، أن " آثار الاتصال الممتدة" تكون ممكنة ، و أن يتعلم الافراد أن معاييرهم وعاداتهم وأساليب حياتهم ليست هي الإمكانية الوحيدة للتعامل مع العالم الاجتماعي ، إذا تم تجاوز الحدود الاجتماعية داخل الجمعيات، وبالتالي اذا تيسر و أختبر الاتصال مع الآخرين المتنوعين ، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك الى تطوير الاعضاء المزيد من التسامح ، وغيرها من التوجهات الاجتماعية الايجابية مثل الثقة المعممة.[٢١]

الاطر المؤسسية للتنوع و السلم الاهلي :-

أكدت الدراسات السابقة على السمة الليبرالية للمؤسسات ، فكلما يتم تنظيم المجتمعات الاثنية داخليا من قبل جمعيات متنوعة الارتباطات ، كلما تكاملت نخبها أكثر في هيكل السلطة الشامل ، وبدون هذه الشروط فأن رأس المال الاجتماعي الاثني يمارس تأثير ضار على السلم الاهلي والديمقراطية ، وتكون الميول الاكثر احتمالا هي الاغتراب أو الانفصال .

أن شكل محدد من أشكال التنظيم الجمعياتي " associational life"، والتي يمكن أن تصور بذاتها كشبكة تتميز بعلاقاتها المحددة، تؤطر التفاعلات داخل وبين المجموعات الاثنية في ما قبل المجال السياسي ، وبالتالي فإنه يؤثر على قواعد وسلوك الاعضاء فيما يتعلق بالمجتمع السياسي الشامل ، لذا و من أجل مجتمع ديمقراطي ، وعلى الرغم من الاختلاف الأثني فان تقاطع المجموعات الأثنية أمر ضروري ، فيما إذا كانت هناك جسور بينهما والتي توصل لشعور شامل بالمجتمع السياسي . [22]

اما على صعيد الانظمة السياسية فعلينا أن نفرق بين الأطر المؤسسية المختلفة مع التركيبات المختلفة نتيجة لذلك في المجتمع المدني ، فلا يوجد توافق في الآراء بشأن أي أشكال الديمقراطية والمؤسسات تقوم بشكل ملموس أفضل بهذا الدور ، وبشكل أساسي هناك نموذجين متناقضين تماما من الديمقراطية تدعيان انهما الأنسب لدمج الاختلافات الأثنية ، وهما نموذجي (الأغلبية) الليبرالي والتوافقية .

أن الأنظمة الليبرالية تتطلب مجتمع مدني مندمج نسبيا فيما يتعلق بالاثنية، أي جمعيات مختلطة داخليا، والأنظمة التوافقية تتطلب مجتمع مدني منفصل أثنيا ، لكن بشرط أن الجمعيات الأثنية على الأقل متصلة مع بعضها البعض، ونخبها مندمجة في هيكل السلطة العامة ، وهكذا، لمجتمع سياسي شامل يجب أن تكون هنالك بعض الجسور المستمرة في المجتمع المدني ، ذلك أن أساس عمل جميع الأنظمة سيتند الى وجود بعض التماسك – الإحساس أو الشعور المجتمعي بين أعضاء المجتمع– ، ذلك أن التماسك والنسيج الاجتماعي مهمة لشرعية وكفاءة أي نظام سياسي والديمقراطيات منها على وجه الخصوص ، فالإحساس بالانتماء للمجتمع يضفي

الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع ، ويجعل من الاسهل قبول قرارات الأغلبية، ويسهل عملية صنع القرار الجماعي من خلال ضمان استعداد الجماعات للتعاون و وجود شعور معين من التضامن ، وبالتالي دعم الديمقراطية وتعزيز السلم الأهلي .[٢٣]

لذا فأن الاطار المؤسسي يرتبط من جانب بديمقراطية الاغلبية ، ومن جانب اخر بالترتيبات التوافقية كأطر مؤسسية للحياة المدنية في المجتمعات المنقسمة ،لذا و فيما يتعلق بالاطار المعياري، فأن التوقعات المفترضة من قبل الليبراليين ونموذج التوافقية الديمقراطية المتعلق بتأثير صيغة المشاركة الاثنية يجب أن تكون علاوة على ذلك متباينة.

تستند الليبرالية على شرعيتها من خلال القبول من جميع أعضاء المجتمع السياسي، ومن ثم فأن عمليات تشكيل المجتمعات الفرعية ليست سلبية للديمقراطية إذا كانت تخدم قضية تمثيل مصالح الجماعات الثانوية التي تهمشها الثقافة السائدة ، حتى اذا ما أدى ذلك على المدى القصير الى نتائج عكسية العواقب تترتب على تماسك المجتمع السياسي الشامل ، لذا ومن هذا المنطلق تكون لدينا "الجيوب المحمية من المقاومة" ، لمساعدة الفئات المحرومة على تعزيز احترامهم لذاتهم وتحديد مصالحهم ومواقفهم ، وعادة فأن معركة هذه الجماعات ضد التمييز لا تكون ناجحة إلا بشكل جماعي ، فعندما تكون علاقات القوة بين المجموعات أكثر اتساما بالمساواة، فأن هناك احتمال أكبر أن الجماعات يمكن أن تحد أو تعيد استيعاب التكاليف التي تسعى جماعات أخرى لفرضها، لأن العدالة في نهاية المطاف هي الهدف المفترض لليبرالية، ومثل هذه المعارك ضرورية خصوصا عندما تتداخل الانقسامات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فكلما كانت مثل هذه المعارك تدور حول الاعتراف يتم إحضارها إلى الرأي العام، ويتم تضمين المزيد من الأفراد والجماعات المعنية ومطالبهم في الراي العام على قدم المساواة ، كلما كانت الفرصة أكبر أن تكون هذه المعارك متحضرة ويتم تسويتها عن طريق منظور عام .[٢٤]

أما من ناحية النظرية التوافقية فأن التكامل السياسي يتحقق عبر مسار عابر لمشاركة المجتمعات الأثنية الامر الذي يتوقف اقلها على ما اذا كانت نخب الجمعيات الأثنية مستعدة للتعاون والاندماج في مجتمع الأغلبية من أجل التوسط لهذا التكامل ، لذا فأن المواقف التي تتخذها النخبة يجب أن تكون ممثلة لمجتمعهم الى حد معين من الهوية الجماعية ، وأن التماسك داخل الجماعة الاثنية ضروري ، ذلك أن الصراعات حول الاعتراف التي تظهر دائما يتعين تسويتها داخل هذه المجتمعات نفسها ، وهنا فأن مدى الديمقراطية الداخلية يعد امرا حاسما ، و أن التشاور بين النخب والقاعدة يكون ذا معطى افضل كلما يتم تنظيمها ، ومن ثم فأن الممثلين يمكن مساءلتهم وكذلك توعيتهم بالمتغيرات المعنية ، وعلاوة على ذلك فإن هذه الروابط يمكن أن تقدم فقط مقترب إلى علاقاتهم الضعيفة بالمجتمعات الفرعية الأخرى، وبالتالي تعمل كتجسير إذا كانوا على اتصال جيد بجمهورهم الانتخابي ، ففي مجتمع متعدد الأعراق ودون علاقات عبر الحدود الاثنية لا يتعزز شعور شامل بالمجتمع ، وعلى العكس من ذلك فأن الولاءات الاثنية قد توظف من اجل مصالح خاصة على حساب استمرار وجود المجتمع السياسي الشامل، ففي هكذا سياق غالبا ما يتم اغراء السياسيين للعب " البطاقة الاثنية " وتحريض الجماعات ضد بعضها البعض، والدخول أخيرا إلى حلقة مفرغة من أشكال العنف في إدارة الصراع .[٢٥]

السلم الاهلي والتنوع في النظم الانتقالية :-

ان الموجة الثالثة للديمقراطية عززت الامال بعالم أكثر سلما ، ذلك أن أطروحة السلم الديمقراطي تشير إلى أن انتشار الديمقراطية سوف يعزز الانخفاض في مستوى الحروب بين الدول، على الأقل حالما يتم التغلب على الآثار المقلقة للفترة الانتقالية، ولكن السؤال الذي يبرز هنا هل أن الدمقرطة او التحول الى الديمقراطية يؤدي أيضا إلى السلم الأهلي؟ ، تشير العديد من الابحاث التي سنتناول بعضها أن نوع النظام او مستوى الديمقراطية ترتبط بالصراع الداخلي، وتركز جزء كبير من الابحاث على نتيجة أن الانظمة المركبة (الأنظمة الوسيطة بين الديمقراطية وحكم الفرد) تبدو أكثر ميلا للصراع الاهلي من أي نموذج متطرف .[٢٦]

يتفق عدد من الباحثين على أن الطريق إلى الديمقراطية معقد ويمكن أن يتميز بالعنف الداخلي وحتى انهيارالدولة ، فالدول الاستبدادية لا تصبح ديمقراطيات راسخة وناضجة بين عشية وضحاها ، وعادة ما يمر هذا المسار من خلال التحول المضطرب، الذي تختلط فيه السياسات الجماهيرية مع سياسة النخبة السلطوية بطريقة مضطربة ، فالتغيير السياسي يقوض تماسك المؤسسات السياسية ويزيد من خطر نشوب حرب أهلية، كما ذكر عدد من العلماء.[٢٧]

فالأنظمة شبه الديمقراطية التي تمتلك التناقضات الكامنة نتيجة لكونها ليست ديمقراطية ولا استبدادية، تحديداً شبه الديمقراطيات المنفتحة جزئيا لكن القمعية إلى حد ما، هو مزيج يدفع الى الاحتجاج والتمرد، وغيره من أشكال العنف الأهلي ، ذلك أن القمع يؤدي إلى المظالم التي تحفز المجموعات لاتخاذ الإجراءات المقابلة ، والانفتاح يسمح لهم بالتنظيم والمشاركة في نشاطات ضد النظام ، هذا التناقض المؤسسي مجرد مستوى من التنافر السياسي الذي يرتبط بالصراع الأهلي . [٢٨]

أن العنف السياسي كثيرا ما يقترن مع التحول إلى الديمقراطية/ الدمقرطة ، ومثل هذه التغييرات من غير المرجح أن تحدث من دون صراع خطير، خصوصا في البلدان ذات الأقليات الإثنية المختلفة ، فالجماعات الأثنية تمتلك فرصا كبيرة للتعبئة في مرحلة اللبرلة/التحول الليبرالي للأنظمة الاستبدادية ، ذلك أن هذه النظم عادة ما تفتقر إلى الموارد المؤسسية للوصول إلى أنواع من التكييف النموذجي للديمقراطية الراسخة ، فعندما تنهار التسلطية وتتبعها جهود غير فعالة لإقامة الديمقراطية، فأن الفترة الانتقالية من الفوضى النسبية تكون مؤاتية للقادة الاثنيين أو الأيديولوجيين الذين يريدون تنظيم التمرد ، ومن الناحية النظرية ، فأن ترسيخ الديمقراطية يمكن أن يحدث في أي نقطة في سلسلة الاستبداد – الديمقراطية ، الا أن تلك النظم وفي أي طرف من السلسة يمكن أن تتقدم أو أن لا تتقدم .[٢٩]

في هذا السياق أظهرت الدراسات أن وجود جماعة الأغلبية الواحدة ، أي حيث تشكل أكبر جماعة في المجتمع ما بين ٤٥%–٩٠% من السكان ، يعتبر مشكلة خاصة ، فالأغلبية المسيطرة غالبا ما تميل لقمع الأقليات ، وتشكيل حكومة من الأغلبية ،

وحتى إذا ما تم انتخابها ديمقراطيا ، فأنها لاتعد بالضرورة شرعية من قبل الأقلية ، في المقابل، فأن وجود مجموعتين من نفس الحجم تقريبا يبدو أفتراضا أفضل من الحالة الاولى ، فقد أعتقد بعض الباحثين أن مثل هذا التوازن النسبي يفضي إلى ترتيبات التوافقية، بينما يربط البعض الآخر من الباحثين هذه التركيبة مع خطر الاستقطاب، فالاستقطاب بوصفه منزلة بين المنزلتين من عدم التجانس يشكل أعلى درجة من المخاطر، ووفقا لهذا الرأي، ينخفض مستوى مخاطر الصراع في الحالتين المعاكستين، أي في حالة المجتمعات المتجانسة للغاية، وغير المتجانسة إلى حد كبير، ففي مجتمعات مجزأة للغاية، فأن الجماعات تكون أكثر ميلا إلى بناء تحالفات من مواجهة بعضها البعض .[٣٠]

وفيما يتعلق بالتجانس الاثني، يذهب الرأي الى أن الجماعات الأثنية هي في الأساس فئات محايدة، ذلك أن الأفراد ينتمون إليها بالولادة، الا أن الوعي الاثني "**ethnicity** " يمثل عاملا مركزيا في تحويل الجماعات الاثنية الى البعد السياسي ، بمعنى أن الانتماء إلى جماعة أثنية معينة يتحول نتيجة الوعي الاثني إلى الهوية الثقافية ، وأخيرا إلى الهوية السياسية ، في هذا السياق ذكر (تيلي) أن الديمقراطية يمكنها البقاء على قيد الحياة في مواجهة عدم المساواة الاقتصادية ، طالما أنها لم توزع الحقوق والواجبات السياسية على الانقسامات التي تفصل الجماعات المختلفة أثنيا ، حيث يأخذ التباين الاقتصادي شكل الانشقاقات المسيسة، وهذا النوع من التمايز يحتمل أن يقوض تماسك المجتمعات السياسية ، فديناميات التسييس تحيلنا مرة أخرى إلى الصلة بين الهياكل ، والجهات الفاعلة ، والعمل الجماعي ، فالنزاعات لا تندلع تلقائيا بمجرد ظروف هيكلية معينة ، مثل درجة معينة من عدم التجانس ، ولكنها تنشأ عن التخطيط الذي تنظمه الجهات السياسية الفاعلة .[٣١]

أن عدم التجانس الأثني لا يمنع أساسا الديمقراطية ، ولكن يضع الشكوك حول نجاح تعزيز الديمقراطية ، كما يمكن استخلاصه من حقيقة أن أعلى الانقسامات الاثنية وأعلى الاستقطاب الاثني لوحظ بين الديمقراطيات الفاشلة ، ففي المجتمعات المنقسمة – لا سيما في بيئة ما بعد الصراع – فأن المشاركة السياسية التنافسية في

كثير من الأحيان تعمل جنبا إلى جنب مع الانقسامات الأثنية (أو غيرها) ، والتي قد تعيق تعزيز الديمقراطية ، ولكن فقط في تلك الحالات التي تم فيها تسييس الانقسامات على أساس الهوية ، وتصاعدت إلى صراع عنيف أنعكس سلبا على التجانس ، فمن غير المرجح أن ينجح الأنتقال الديمقراطي أوتعزيز الديمقراطية في تلك الدول . [٣٢]

أن ما تقدم يؤكد إمكانات الجهات الفاعلة أو الفاعلين، خاصة المجموعات التي تمثل مصلحة فصيل معين في مجتمع غير متجانس، للتأثير على مسار التحول الديمقراطي، فعدم التجانس في حد ذاته لا يمكن أن يفسر تصعيداً في الصراع ، وليس من المرجح أن يؤثر بشكل مباشر على الانتقال إلى الديمقراطية أو إخفاق الديمقراطية أيضا لاسيما في الحالة التي يكون فيها الحد الأدنى الضروري من المتطلبات الاقتصادية والثقافية والهيكلية للديمقراطية متاحاً ، ولكن هذه العوامل مع ذلك لم تكن مؤثرة بما فيه الكفاية لضمان قوة واستدامة الديمقراطية ، فالجهات الفاعلة ، والاستراتيجيات السياسية، والتحالفات ، والقرارات ذات الصلة ، يمكن أن تعوض للغاية عن الفجوة بين الظروف الهيكلية الضرورية أوالكافية ، ومع ذلك ، يمكن أن تقوم الجهات الفاعلة وكذلك المفسدين" **spoilers** " بتقويض عملية التحول الديمقراطي الجارية عندما تقرر أن تؤكد على تعزيز، ومأسسة ، وتسييس عدم التجانس ، لذلك علينا أن نتسأل عن المؤسسات والإجراءات والجهات الفاعلة التي يمكن استخدامها لاستيعاب التباين، من أجل منعها من أن تصبح مسيسة وتمنع الطريق نحو الديمقراطية أو تطعن في الديمقراطية السلمية ، وفي هذا السياق يبرز مفهوم التضمين " **inclusion** " الذي يشير في أوسع معنى الى الاندماج القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع المواطنين أو حتى السكان الذين يعيشون في إقليم الدولة ، هذا اذا ما أخذنا المفهوم في سياق الديمقراطيات الغربية المتقدمة ، لكن الاطار الاضيق يرتبط فقط بالقواعد القانونية والمعايير السياسية للدستور، والإجراءات والمؤسسات السياسية، ووفقا لهذا التعريف الضيق، ينبغي لهذه الهياكل توفير الضمان المؤسسي الذي يمنع حدوث التمييز القانوني و السياسي أو الاستبعاد .[٣٣]

تقدم الأدبيات المتخصصة عدة طرق للديمقراطيات للتعامل مع المطالبات بالهوية ، والمطالب السياسية للأقليات الاثنية ، والتي تشمل الاستيعاب الثقافي واللغوي ، وذلك بمنح وتطبيق حقوق متساوية ، أومنح حقوق مجموعة خاصة للأقليات الاثنية ، أو البدء ب/ أوتوسيع تفويض الصلاحيات الحكومية، في هذا السياق لا يقتصر (جاك سنايدر) في تحليله على الديمقراطيات الراسخة فقط ، أنما ركز كذلك على الأنظمة الانتقالية ، فقد صنف السياسات لإدارة المجتمعات الديمقراطية المنقسمة أثنيا على طول اثنين من المحاور المتقاطعة ، اعتمادا على ما إذا كان الحل يفصل أو يدمج الجماعات ، وعما إذا كان يمثل استرضاء أو قمع مطالبهم ، فالحلول القمعية مثل الاستيعاب القسري، نظام "السيطرة" الاثني ، أو طرد الأقليات ، حلول ليست قابلة للحياة في الديمقراطيات ، أما حلول الاسترضاء فتشمل ، التكامل عن طريق منح حقوق متساوية، والتعددية الثقافية، من خلال منح حقوق مجموعة خاصة للأقليات ، والفيدرالية الاثنية أو الحكم الذاتي ، وهو خلاف ما ذهب له الفلاسفة الليبراليين والدستوريين الذين أصرو على أن التكامل في الديمقراطيات يعني أساسا المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، فلكل فرد الحق في المساواة وفرصة لتعزيز آرائه وهويته الثقافية طالما أنها لا تتعارض مع حق الآخرين في ذلك ، بغض النظر عن الاثنية والثقافة، أو الدين، ذلك أن الدين والثقافة ابعدت تاريخيا ووضعت ضمن المجال الخاص، من أجل تسهيل التعاون والتعايش السياسي من وجهة النظر هذه . [٣٤]

أما دعاة وممثلي الأثنية واللغوية، والأقليات الدينية ، فأنهم يعارضون وجهة النظر الليبرالية هذه، وهم يجادلون بأن المساواة في الحقوق الرسمية ليست كافية لـ"الأقليات المحرومة هيكليا" لممارسة هذه الحقوق كما الأغلبية ،وأنهم – الاقليات – بحاجة إلى مجموعة حقوق إضافية من أجل الحفاظ على هويتهم، ولكي تتاح لهم نفس الفرص المتاحة للأغلبية، حيث يجب أن تزال القيود التي لم تكن الأقليات مسؤولة عنها، حتى يمكن أن تحقق نفس القدر من الحرية والمساواة التي تتمتع الاغلبية بها فعلا ، عليه فقد حدد (ويل كمليكا) ثلاثة أنواع مختلفة من حقوق الجماعة ، وهي حقوق التعدد الاثني "**polyethnic rights** "، وحقوق التمثيل الخاصة ، وحقوق الحكم

الذاتي ، تعني حقوق التعدد الاثني اعطاء اعفاء محدد من قوانين وواجبات معينة تضر بالاقليات او منحهم حقوق اضافية ، مثل مايتعلق بأزياء خاصة ، و توفير الحقوق الثقافية إضافية لتدريس لغات الأقليات والأديان ، أما حقوق التمثيل الخاص في المؤسسات فتشمل مثلا الكوتا في البرلمان أو الانظمة الانتخابية أو في السلطة التنفيذية ، كما في الديمقراطية التوافقية لليبهارت . [٣٥]

نخلص مما تقدم أن تعزيز الهوية الثقافية دون الأخذ في الاعتبار ضرورة التماسك الاجتماعي والسياسي للمجتمع يمكن أن يؤدي إلى انقسامات عميقة الجذور، الانفصال أو حتى الحروب الأهلية، خاصة إذا تزامنت الانشقاقات على أساس الهوية مع الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي، فإن الأنظمة الديمقراطية يجب أن توازن بين مطالبات للتنوع الثقافي مع القدر اللازم من الهوية المشتركة والانتماء للمجتمع السياسي .

الخاتمة :-

أن أساس عمل جميع الأنظمة، يجب أن يتضمن قدرا من الإحساس بالانتماء للمجتمع يضفي الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع، وهكذا في الديمقراطية، التي تقوم على الاعتراف المتبادل سياسيا بالمساواة والحرية " المساواة الجوهرية "، وهي متطلبات تغدو أكثر الحاحا في المجتمعات الأكثر تنوعا ، والأقل تجانساً ، والانظمة التي تمر بمراحل أنتقالية ، وفي العقود الأخيرة كان هناك انتشار لاتجاه أن قواعد وسلوك الديمقراطية يجب أن تعزز داخل المجتمع المدني ، هذا التوجه المعياري المتمثل في مفهوم رأس المال الاجتماعي ، يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات ، أهمها مدى التجانس و الثقة المعممة بوصفه المؤشر الأكثر تطلبا في وجود المجتمع، ويجعل من الاسهل قبول القرارات السياسية ، وكذا عملية صنع القرار الجماعي من خلال ضمان استعداد المواطنين للتعاون وشعور معين من التضامن ، في هذا السياق فأن مصطلح "السلم الأهلي"، في هذه الورقة ، يركز على الحالة المعاكسة للصراع الاثني الذي يحدث بين مواطني المجتمع السياسي بسبب التنوع غير المتجانس

والافتقار لموارد الانسجام والثقة المتبادلة ، هذه الصراعات تشمل ليس فقط الصراعات الممتدة، الصراعات العنيفة على المدى الطويل ، ولكن أيضا التوترات وتضارب المصالح والأفكار أو الأشخاص على المدى القصير، وهي بالطبع منتشرة في كل مكان وفي أي مجتمع ، ولكن أي عملية سياسية فاعلة يجب أن تضمن حل النزاعات السياسية بالوسائل غير العنيفة .

ABSTRACT

Diversity and civil peace in the frameworks of democracy / networks and institutions

Dr. Muntasser Majeed Hameed
Assistant Professor, Branch of Political Systems
College of Political Science - University of Baghdad

The phenomenon of social diversity heterogeneous is considered one of the challenges that facing democratic societies or the societies that undergoing democratic transition, which effectively participates in threatening the stability and the civil peace, as well as stimulates on the ethnic conflicts, despite the fact that diversity is considered a natural phenomenon that almost devoid that no community or country free of them in the world.. it is worthy to mention that social cohesion in the light of the democratic frameworks is required , the democratic values being part of the foundations of the political community, which demands for democracy not to be limited on procedural requirements, such as elections, as are considered the overall institutionalization of the principles of democracy, which represent a sense of community, which legitimizes the political system as an expression of this society, and promotes harmony and the civil peace , as well. , in this context actually, the current research is concerned in studying the values , the producing ties, the standards and reinforced indicators for the state of homogeneity and cohesion at the level of groups and the actors, so as to build and create the capacity to pursue collective aims through mutual cooperation , gathering of resources, and reducing costs, through networks, and rules of conduct ,the included trust along the social links (institutionalized or semi-institutionalized).

(*) يمكن تعريف "التنوع" بطرق مختلفة ألا اننا نشير هنا إلى اشتراك أنواع مختلفة من الناس (على سبيل المثال، اناس من جنس ، أو عرق ، أو ثقافة مختلفة) في جماعة أو رابطة اجتماعية .

[1] https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_and_dependencies_by_population

[2] Clare Mar-Molinero and Miranda Stewart,(eds.), Globalization and language in the Spanish-speaking world: macro and micro perspectives (Great Britain: Palgrave Macmillan, 2006), p.48.

[3] https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_and_dependencies_by_population

[4] James D. Fearon, Ethnic and Cultural Diversity by Country , Journal of Economic Growth, Vol. 8, No. 2 (Jun., 2003), p.205.

[5] Pamela Paxton, Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship, American Sociological Review, Vol. 67, No. 2 (Apr.,2002), p.p.254-277.

[6] Partha Dasgupta and Ismail Serageldin,(eds.), SocialCapital : A Multifaceted Perspective (Washington DC: World Bank,1999),p.327.

[7] Robert D.Putnam, Robert Leonardi, and Raffaella Y. Nanetti, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy,(Princeton, Princeton University Press, 1993) ,p.36.

[8] Nan Lin, Building a Network Theory of Social Capital, in Ronald Burt et al.(eds.) ,Social capital theory and research, (New York: Aldine de Gruyter, 2001),p.p.12-20.

[9] Mark E.Warren, Democracy and Association,(Princeton/ Oxford Princeton University Press,2001), p.40.

[10] Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture,(Princeton, Princeton University Press,1963), p.298.

[11] Pamela Paxton, Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment, American Journal of Sociology, Vol. 105, No. 1 (July 1999),p.p.107-117.

[12] Richard Rose and Craig Weller, What does social capital add to democratic values, In Gabriel Badescu and Eric M Uslaner (eds.), Social Capital and the Transition to Democracy, (London and New York, Routledge,2003), P.215.

[13] Kathleen M. Dowley and Brian D. Silver, Social capital, ethnicity and support for democracy in the postcommunist states, In Gabriel Badescu and Eric M Uslaner(eds.), Social Capital and the Transition to Democracy, (London and New York, Routledge,2003), p.117.

[14] Robert Putnam, Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community,(New York , Simon and Schuster, 2000), p.p.22-23.

[15] Ashutosh Varshney ,Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India, (Yale University Press, New Haven , 2002),p.p.6 -10.

[16] Ashutosh Varshney ,op.cit, p.11.

[17] Michael Woolcock . The Place of social capital in understanding social and economic outcomes, Canadian Journal of Policy Research, vol.2,no. 1, (Spring 2001) ,p. 12.

[18] Meindert Fennema and Jean Tillie, Political Participation and Political Trust in a Multicultural Democracy: Civic communities and ethnic networks in Amsterdam, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.25,No. 4, (1999),p.p.723-725.

[19] Meindert Fennema and Jean Tillie, Social Capital in Multicultural Societies, in Dario Castiglione et al. (eds.) ,Handbook of Social Capital, (Oxford, Oxford University Press Inc., 2008),p.p.360-365.

[20] Pamela Paxton, Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship, op.cit., p.272.

[21] Ibed.p.259.

[22] Mustafa Emirbayer and Jeff Goodwin, Network Analysis, Culture, and the Problem of Agency, American Journal of Sociology,Vol.99,No.6, (May,1994), p.1417.

[23] David Easton, A systems analysis of political life, (Chicago, University of Chicago Press, 1979).p167.

[24] Nancy L. Rosenblum, Membership and Morals: The Personal Uses of Pluralism in America, (Princeton, Princeton University Press, 1998) .p.329.

[25] Avigail Eisenberg and Jeff Spinner-Halev (eds.) , Minorities within Minorities: Equality, Rights and Diversity, (Cambridge, Cambridge University Press,2005).p.204.

[26] Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch, Democratizing for Peace, American Political Science Review,Vol. 92,No.1, (March,1998),p.p. 53-56.

[27] Yossi Shain and Juan J. Linz . Between States: Interim Governments and Democratic Transitions.(Cambridge, Cambridge University Press,1995)p.143.

[28] Ronald A.Francisco, The Relationship between Coercion and Protest: An Empirical Evaluation in Three Coercive States, Journal of Conflict Resolution,Vol. 39,No.2, (June,1995),p. 263.

[29] Ted Robert Gurr, Why Minorities Rebel: A Global Analysis of Communal Mobilizationa and Conflict since 1945,International Political Science Review, Vol.14,No.2,(Apr.,1993),p.163.

[30] Jose G Montalvo and Marta Reynal-Querol,: Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars, American Economic Review,Vol. 95, No.3, (June,2005), p.p.796–816.

[31] Charles Tilly , Democracy, (Cambridge, Cambridge University Press,2007),p.109.

[32] Monty G. Marshall, Ted Robert Gurr, and Barbara Harff , Political Instability Task Force Problem Set: Internal Wars and Failures of Governance, 1955-2008, (Center for Global Policy, George Mason University,2009) http://globalpolicy.gmu.edu/pitf/pitfcode.htm (accessed November 3, 2016).

[33] Christian Houle, Inequality and Democracy. Why Inequality Harms Consolidation but Does Not Affect Democratization, World Politics,Vol. 61,No. 4,(October, 2009),p.p. 599–600.

[34] Richard Bellamy, Rethinking Liberalism, (London and New York, Pinter,2000),p.p.187-201.

[35] Will Kymlicka, Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights,(Oxford, Oxford University Press, 1995),.p.p.27-78.